http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1604) السنة السابعة - الخميس (10) ايلول 2009

القاضي قاسم العبودي: للمال تأثير كبير في جميع التجارب الديمقراطية

مدير الإدارة الانتخابية في المفوضيّة: العدالة وهم موجود في أدمغتنا ولم يتحقق حتى في أكثر الدول تقدما

بأدب جم وتواضع رفيع ، وبشفافية الشاعر وبصراحة الكاتب المتبحر بالقراءة واجه أسئلة (المدى) في صفحة ضيف الخميس ، مدير الادارة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المفوّض قاسم حسن ساجت العبودي الذي أكد لنا عدم وجود عدالة في النظام الانتخابي ، وهي عبارة عن حلم موجود في أدمغتنا ، وتعانيه حتى أكثر الدول تقدماً ، وبيّن العبودي: ان للمال تأثيراً كبيراً ومحورياً في جميع التجارب الديمقراطية وان عدم اصدار قانون الأحزاب سيؤثر حتما على تحديد سقف لصرف تلك الأموال في الدعاية الانتخابية وبشأن تأجيل انتخابات كركوك قال القاضي : إنها ستؤثر بشكل كبير حتى على الإنتخابات العامة واصفاً إياها كما قال عنها مام جلال «كورم الدماغ الذي يجب أن يعالج من قبل جراح ماهر» وفي ما يلي نص الحوار:

حاوره: يوسف المحمداوي
تصوير مهدي الخالدي

كتابة الشعر

×من هو قاسم العبودي؟

– قاضي ومفوض حالي في المفوضية، مواليد بغداد ١٩٦٩ ، تخرجت من كلية القانون سنة ١٩٩٣، عملت في المحاماة لمدة ١٥ عاما ، ثم عينت في سلك القضاء في عام ١٩٩٦، اصبحت مديرا عاما للشؤونالقانونية والاعلامية في مجلس القضاء الاعلى ، ورأست مجموعة من اللجان الخاصة في المجلس ، وناطقا رسميا باسم مجلس القضاء الاعلى ، ثم رشحت للعمل في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلال البرلمان ، وعينت عام ٢٠٠٧ مفوضا وتم اختياري من قبل مجلس المفوضين رئيسا للادارة الانتخابية في المفوضية لسنتين متتاليتين ، ومازلت اشغل هذا المنصب وبعيدا عن الاهتمام القانوني كما تعرف لدي الاهتمامات الادبية في كتابة الشعر والمقال ، والقراءة بكل انواعها والبحث العلمي والسياسي.

حيادية العمل

×بعض السياسيين يتهمون اعضاء المفوضية بالتحزب لجهات معينة ، وتأجيل الاستفتاء على دستور اقليم كردستان جاء وفق ضغوطات سياسية؟

– الحديث عن تأجيل الاستفتاء على دستور الاقليم لااظنه يدخل ضمن تلك الاتهامات ، لأن التأجيل جاء ليرهن حيادية المفوضية في عملها ، فقد قدم الطلب لاجراء الاستفتاء من سلطات الاقليم الى المفوضية في اوج استعداداتها لاجراء الانتخابات البرلمانية ورئاسة اقليم كردستان، وتم دراسة الموضوع بتأن من قبل مجلس المفوضية والادارة الانتخابية ووصلنا الى حقيقية موضوعية لاتقبل الجدل بان اجراء الاستفتاء وتزامنا مع اجراء الانتخابات شيء غير ممكن ، وكان رأي الفريق الدولي يصب في هذا المنحى ايضا ، حيث توحد رأي في المفوضية مع رأيهم بأن اجراء الاستفتاء في ذلك الوقت سيؤثر تاثيرا سلبيا على سير العملية الانتخابية في الاقليم سواء الانتخاب النيابي او الرئاسي، لذا اعطيت المفوضية رأيها وقالت انه من الناحية الفنية هناك صعوبة كبيرة ستؤثر على سير العملية الانتخابية. ×هذا يعني لاوجود لأي ضغوطات سياسية في قراركم ؟

– ابدا لاوجود لاي غرض سياسي ولا يمارس اي ضغط سياسي على عمل المفوضية او على مفوضيها ، نعم كانت هناك ردود افعال من الاخوه الاكراد ولكن فيما بعد وبعد نجاح انتخابات الاقليم ، أصبح الأخوة انفسهم على قناعة تامه بأن رأي المفوضية بشأن تأجيل الاستفتاء موضوعي ، وعلمي وفني.

عملنا تحت رقابة دولية

×هل من ضغوطات اخرى غير مسألة الاستفتاء على دستور الاقليم؟

– انا هنا اوضح مسألة مهمة واتمنى ان ينظر لها الجميع بجدية ويتعاملوا معها بصدق ، بان المفوضية تعمل بحيادية تامه ومجلس المفوضين يعمل برقابة دولية ، وهذا شيء جيد فهناك موظف من الامم المتحدة بدرجة مفوض يحضر جميع اجتماعاتنا ، ويطلع على القرارات التي يصدرها المجلس ، ويكتب التقارير بشانها دوريا ويرفعها لمسؤوليه في الامم المتحدة ، فاذا ما تبين له بأن هناك انحيازاً او عملاً غير قانوني وخارج الاطر الفنية المعمول بها لمصلحة سياسية معينة فلن يتردد بالكتابة عنه للامم المتحدة التي بدورها ستتخذ الاجراءات الكفيلة بمخاطبة الجهات العراقية المتخصصة لمعالجة تلك الامور ان حدثت.

×هذا يعني بأن عمل الفريق الدولي لايتخصص فقط بالنصح والارشاد؟

– عمل الامم المتحدة لايتحدد بالنصح والارشاد، فهي تمارس دورها بالرصد والاشراف وكتابة التقارير الدورية بشان عمل المفوضية ونزاهتها ، وحياديتها ودراسة واحاطة ادائها من جميع الجوانب.

المال عنصر حيوي

×احد اعضاء البرلمان قال من يملك الاموال هو سيد صناديق الاقتراع في الانتخابات؟

– هذا السؤال عام ولاينحصر بالتجربة العراقية فقط ، منذ وقت مبكر التجربة الشيوعية اعطت رأيها بشأن الانتخابات بصورة عامة ، وبالتجربة الليبرالية بصورة خاصة ، ان رأس المال هو المتحكم ، ورأس المال يؤدي الى تداول السلطة وحدها بيد اصحاب رؤوس الاموال وبالتالي استبعدوا الانتخابات فترات طويلة جدا ، ولكن رأيهم ان تمارس الطبقة العاملة لفترة معينة الدكتاتورية في الحكم للقضاء على رؤوس الاموال ، وبعدها تتم عملية ممارسة الانتخابات فمن المؤكد ان للمال تاثيرا كبيرا في اي تجربة ديمقراطية ، وهناك حملات انتخابية مهولة تصرف عليها اموال طائلة ، فمثلا الانتخابات اللبنانية الاخيرة تم صرف (٧٠٠) مليون دولار على الحملة الاعلامية ، وهذا المبلغ تجاوز حتى الحملة الاعلامية التي جرت في الانتخابات الامريكية.

×هل لديكم احصائية عن حجم الاموال التي صرفت على الحملة الاعلامية التي سبقت الانتخابات في العراق ؟

– الحقيقة لاتوجد لدي احصائية للمبالغ التي صرفت ، ولكن لايمكن عدم الاعتراف بأن هناك اموالا كثيرة ، وذلك لعدم وجود سقف انفاق انتخابي محدد، سنتحدث عن هذا الموضوع لاحقا، فالمال له تأثير كبير ليس في العراق فقط كما أشرت ، بل حتى في الولايات المتحدة ، وفي اية دولة ديمقراطية اخرى ، فالمال عنصر حيوي ليس في عملية الانتخابات بل في اي عمل اخر.

سقف الانفاق الانتخابي

×لنتحدث عن موضوعة سقف الانفاق الانتخابي واليات العمل به؟

– في اي تجربة ديمقراطية هناك قوانين وتشريعات تنظم عمل الدعائية الانتخابية ،وتنظيم مايعرف بسقف الانفاق الانتخابي هناك سقف لذلك الانفاق ، يجب ان يتساوى تحت مظلته الجميع، وبالتالي لايجوز لاي حزب او كيان سياسي او مرشح تجاوز ذلك السقف، وتحديده يأتي وفق معايير دولية ، هي سعة الدائرة وعدد الناخبين ، فعلى سبيل المثال اذا كانت الدائرة الانتخابية تحتوي على مئة الف ناخب فيخصص للانفاق دولارا واحدا على كل ناخب ، اي ان الحزب لايستطيع ان يصرف اكثرمن ١٠٠ الف دولار في تلك الدائرة وبهذه الطريقة نستطيع ان نضمن التساوي والعدالة في الترويج للاعلام والاعلان الانتخابيين لجميع المتنافسين فيها بغض النظر عن قدراتها المالية ، وضمان حقوق الجميع وهناك وسائل مراقبة لمثل هذه القواعد والقيود موجودةفي المفوضية او في اجهزة الدولة وان هناك تشريعات تسند هذه القيود ، ولكن للاسف في العراق لم تتبلور فكرة واضحة لمثل هذه التشريعات.

مازلنا نعمل بقانون بريمر

×لماذا برأيكم لم يطبق في العراق؟

– نعم لم يطبق في العراق، وتحدثنا كثيرا بشأن هذا الموضوع وضرورة وجود تلك القيود في قانوني الانتخابات والاحزاب ، وانتم تعلمون بأن لاوجود لقانون الاحزاب في العراق الى الان ونحن نعمل الان وفق امر سلطة الائتلاف رقم ٩٧ الذي اصدره بريمر في العام ٢٠٠٤ باسم قانون الكيانات السياسية ، والذي شرع بمناسبة تنظيم عمل الكيانات السياسية للدخول في الانتخابات فقط ، فلم يتطرق ذلك القانون للجانب التنظيمي او الانتخابات الداخلية فضلا عن كونه لم يتحدث عن مصادر تمويل تلك الاحزاب او طريقة الانفاق او سقف الانفاق الانتخابي ، لذا باعتقادي ان حداثه التجربة الديمقراطية في العراق تجعلنا في دائرة الفقر لمثل هذه التجربة ، وتكرار هذه التجربة يدفعنا الى تفعيل الحاجة لوجود تلك التشريعات والقوانين ، ونأمل ان تصدر في وقت قريب جدا ويتم الاستفادة منها من قبل المفوضية وبقية المؤسسات الاخرى.

×الانتخابات النيابية على الابواب، هل من الممكن تشريع قانون الاحزاب قبل اجرائها؟

– كرأي شخصي، استبعد في هذه المرحلة صدور قانون الاحزاب ، فما تبقى من عمر البرلمان فترة قصيرة ، لااظنها كافية لاصدار مثل هذا القانون المهم.

التجربة الحزبية مازالت في طور التشكل

×ما السبب برأيكم ؟

– هناك عدة اسباب في حاله ذكرها ، ربما تجعلني خارج دائرة الحياد. وهذا الامر ضد سياسة واستقلالية المفوضية، فقانون الاحزاب يلزم الجميع بالالتزام بمجموعة القيود والضوابط الموجودة في القانون ، كمصادر التمويل والارصدة، والانتخابات الداخلية.

×الا ترونه داعما للعملية الانتخابية؟

– بالتأكيد، ولكن نحتاج الى وقت، لبلورة هذه الفكرة لدى الاحزاب العراقية، ولابد من الاشارة الى ان التجربة الحزبية في العراق مازالت بطور التشكل، وقد تتبلور وتنضج تلك الفكرة لدى الجميع بعد عدة تجارب انتخابية، ستعرف بالتحديد من هي الاحزاب العراقية الرئيسة الراسخة على الارض وتتمتع بقواعد حقيقية.

جدل بشأن قانون الاحزاب

×هناك من يقول بان الاحزاب الكبيرة هي التي تعيق اصدار القانون على عكس الاحزاب الصغيرة.. ما تعليقكم ؟

– انا لايمكن ان اصنف وعلى وجه الدقة لااستطيع ان اعرف من هو ضد اصدار القانون ومن يقف معه ، لكن الذي اعرفه انه تم مناقشة القانون الذي ارسلته المفوضية داخل البرلمان ، وقد تمت قراءته قراءة اولى ، ولكن تم تأجيله ، فضلا عن اضافة مسودة اخرى اقترحت من جهة معينة فيها بعض التفاصيل المتعلقة بالعمل الحزبي ، هناك جدل بشأن الجهة المنظمة والمكلفة باعطاء التراخيص للاحزاب، هناك تخوف من ان تكون تلك الجهة تابعة للحكومة وبالتالي ستتحكم بالعمل الحزبي داخل البلاد ، وهناك جدل وخوف وهاجس داخل الاحزاب ، اعتقد بان له الثقل الاكبر في تعطيل اصدار قانون الاحزاب .

السيستاني لديه رؤية مختلفة

×الملاحظ ان الكيانات الصغيرة تطالب بالقانون على عكس الأحزاب الكبيرة التي تعرقل إصداره ؟

– الحقيقة أنا لست مطلعاً على من يقف مع أو ضد القانون ، لا تتوفر لدي المعلومة الواضحة حتى استطيع الإجابة على هذا السؤال بدقة.

×المرجعية متمثلة بسماحة السيد السيستاني طالبت بإجراء الإنتخابات بالماضي وفق القائمة المفتوحة ، برأيكم ما هو السبيل الناجح لإجرائها؟

– قبل الحديث عن السبيل الناجح لإجراء الإنتخابات ، لا بد أن نعرّج على أسباب مطالبة المرجعية بالقائمة المفتوحة ، وهذه المسألة مهمة جدا ، لكون المرجعية لها رؤية ستراتيجية تختلف عن رؤية الأحزاب والكيانات السياسية ، وهي في كل المراحل السابقة أثبتت بأنها صمام الأمان للعمليّة السياسية في البلد ، وكذلك وقوفها على درجة واحدة من الجميع ، والمرجع السيستاني نفسه إذا جاز لي الحديث عنه ، لديه رؤية فقهية مختلفة ، فهو يقرأ النصوص المتعلقة ببناء الدولة والديمقراطية ؛ ونظام الحكم بصورة مختلفة عن أقرانه من رجال الدين ، فهو يترك ظاهر النص إلى مقاصد الشريعة ومقاصد النص أي أنه لا يتقيد بظاهر النص وأحكامه ، بل يتقيّد بما وراء النص ، وما وراء النص هو تحقيق السلام والأمن والإستقرار في أي دولة ما ، وهذا ما يقصده السيد السيستاني ، فعندما يطالب بالقائمة المفتوحة ، فهو يعرف تماماً ان القائمة المفتوحة توفر المزيد من الإنخراط والجذب بين مكونات المجتمع العراقي ، وبرهنت ذلك الكثير من التجارب الديمقراطية في العالم ، القائمة المفتوحة من شأنها أن تقضي إلى حد كبير على الكثير من الحساسيات القومية والأمنية والطائفية ، لكونها تسمح للناخب بحرية الإختيار وتشكيل القائمة من كافة القوائم ، والمفتوحة تدفع إلى المزيد من الإنصهار داخل بوتقة الوطنية ، وهذا ما جرى في معظم الدول التي طبقت نظام القائمة المفتوحة لا سيما الولايت المتحدة أنموذجا ، ما أدى الى نظام الفائز الأول في الطريقة الموجودة فيها بالنسبة لإنتخابات الكونغرس إلى تغيير صورة التمثيل فيه من تغيير منطقي إلى تغيير حزبي وطني ، النظام الإنتخابي له تأثير كبير في صناعة النظام السياسي ، فاذا وددت معرفة شكل وطبيعة اي نظام سياسي يجب أن تطلع على نظامه الإنتخابي وعندما نتحدث عن نظام التمثيل النسبي نعرف بأنه سينتج تعددية حزبية ، وعندما نتحدث عن نظام الأغلبية فهذا النظام سينتج حزبين كبيرين في أي دولة...

> هذه قضية سياسيّة ، ونحن تحدثنا عن مزايا القائمة المفتوحة وهذا لا يعني بأن القائمة المفتوحة تخلو من المساوئ ، ولكل نظام انتخابي سلبيات وايجابيات ولا يوجد نظام متكامل . وباعتقادي ان جميع الأوساط الشعبية هي مع القائمة المفتوحة ، وكذلك تصريحات مسؤولي الأحزاب الإعلامية تصب في هذا الإتجاه ، وبالنسبة للأحزاب الإسلامية التي تقلد السيد السيستاني وتطالب بالقائمة المفتوحة من الممكن أن توجه لهم هذا السؤال.

مؤسسة تنظيمية

× هذا يعني أن رأي المفوضية مع القائمة المفتوحة؟

– المفوضية ليست مع أو ضد ولا يحق لها أن تكون مع أو ضد، المفوضية عبارة عن مؤسسة تنفيذية لكن المفوضية تتحدث عن قدراتها العملياتية والفنية على تطبيق النظام المطلوب ، فنحن في انتخابات مجالس المحافظات طلب منا أن نعتمد نظاماً غير نظام القائمة المغلقة ، فقامت المفوضية باقتراح نظام بديل يجمع بين مزايا القائمة المفتوحة من جهة ومزايا الأغلبية والتمثيل النسبي من جهة أخرى وقد طبق في الانتخابات ونجح بشكل كبير وطبقا للاحصائيات والدراسات التحليلية التي اجريناها ، ثبت بأن ٧٣٪ من الناخبين صوتوا لصالح القائمة المفتوحة.

× لكن في الإقليم طبق نظام القائمة المغلقة ؟ ما مبررات ذلك؟

– نعم ، طبق في انتخابات اقليم كردستان نظام القائمة المغلقة ، والعملية هي عبارة عن قضية سياسية ، قضية تشريعية ، وكما أسلفنا أن المفوضية هي جهة تنفيذية ، تطبق ما تصدره السلطة التشريعية متمثلةً بالبرلمان ، وليس لنا الحق كمفوضية في التدخل بهذا الشأن ، وتدخلنا ينحصر بالجوانب الفنية فقط.

الحسم للإرادة السياسية

×هناك جدل وتباين بين الكيانات السياسية ، فهناك جهات تقف مع القائمة المفتوحة وأخرى ضدها وبالذات الأحزاب الإسلامية التي تعود مرجعيتها للسيد السيستاني؟

– نحن اشتركنا في صياغة مسودة قانون الإنتخابات وقد اكتملت ، وفي ما يتعلق بالنظام الانتخابي هناك أكثر من قراءة ، المادة المتعلقة بالنظام الإنتخابي لها وجهان ، وجه يتحدث عن قائمة مغلقة وآخر عن قائمة مفتوحة ، وجه يتحدث عن دوائر متعددة وآخر عن دائرة واحدة والإرادة السياسيّة في التصويت البرلماني سيكون لها عامل الحسم.

×نجد بعض الجهات التي تعود مرجعيتها للسيد السيستاني هي من تعارض القائمة المفتوحة ، كيف تفسّر ذلك؟

– هذه قضية سياسيّة ، ونحن تحدثنا عن مزايا القائمة المفتوحة وهذا لا يعني بأن القائمة المفتوحة تخلو من المساوئ ، ولكل نظام انتخابي سلبيات وايجابيات ولا يوجد نظام متكامل . وباعتقادي ان جميع الأوساط الشعبية هي مع القائمة المفتوحة ، وكذلك تصريحات مسؤولي الأحزاب الإعلامية تصب في هذا الإتجاه ، وبالنسبة للأحزاب الإسلامية التي تقلد السيد السيستاني وتطالب بالقائمة المفتوحة من الممكن أن توجه لهم هذا السؤال.

×هل يستمر اختيار مفوضي المفوضية وفق مبدأ المحاصصة الآن والذي شمل حتى صغار المفوضين فيها؟

–في البدء لدي اعتراض على هذا السؤال ولكي نلقي الضوء على كيفية اختيار المفوضية ، فهي المؤسسة الوحيدة في العراق التي تم اختيارها عن طريق الإعلان ، لم يتم اعطاء مناصب بدرجة وكيل وزير التي نتمتع بها في جميع دوائر الدولة عن طريق الإعلان باستثناء المفوضين فقد تم نشر اعلان في الصحف الرسمية ، وتقدم ما يقارب ١٢٠٠ شخص من ضمنهم نحن التسعة الموجودون الآن وتمت مقابلتنا ، وقد تم اجراء المقابلات والاختبارات بحضور الأمم المتحدة ، لكن هذا لا يعني بأننا لا نمثل جهات معينة وفق مبدأ التوافق نحن ممثلون لمكونات الشعب ، فتجد فينا العربي والكردي والسني والشيعي والتركماني والمسيحي ، ولكن الإختيار كان موفقا من حيث قدرة المفوضية على برهنة وجودها وحياديتها في العمل ، واعتقد أن ثناء الأمم المتحدة ودول العالم ومراقبي الجامعة العربية برهان كبير على رجاحة وسلاسة الإختيار، ليس المهم الإنتماء الى تلك الجهة لكن المهم أثر ذلك الإنتماء على العمل ، ولحد الآن وأقولها جازماً لم ينعكس انتماؤنا ولو على جزء بسيط من عملنا.

٢٨٥ كياناً سياسياً

×ما عدد الكيانات المسجلة حتى الآن؟

–عدد الكيانات المسجلة لحد الآن تبلغ ٢٥٠ كياناً سياسياً تمت المصادقة عليه من قبل الإدارة الإنتخابية واعتقد خلال الاسبوع المقبل سيصل الى ٢٨٥ كياناً سياسياً سيتنافسون في الإنتخابات النيابية لأن بعض الكيانات في طور إكمال الوثائق.

×هذا العدد يمثل نصف المتنافسين في انتخابات مجالس المحافظات ما الاسباب؟

–قد تكون هناك تحالفات جديدة قلصت العدد ، ولا تنس بأن جزءاً كبيراً من الأحزاب المتنافسة في مجالس المحافظات دخلت الإنتخابات ككيانات منفردة ، وأصبحت لديهم الخبرة الآن والدراية التي تفيد بأن الدخول في الإنتخابات بقوائم مفردة مسألة صعبة جداً.

لا يوجد قانون يمنع ذلك

×المواطن الممتلئ بالأزمات يلاحظ في التحالفات الجديدة تواجد نفس الوجوه القديمة، فهل من ضوابط في قانون الإنتخابات تمنع المرشحين السابقين من الترشيح مرة أخرى و تحديدهم بفترة زمنية محدودة؟

– لا يمكن ذلك لأنه في كل القوانين المعمول بها في العالم ، يوجد تحديد زمني يفرض على المرشح للبرلمان لدورة أو دورتين أو ثلاث ، قد يكون هناك تحديد لرئيس الجمهورية مثلا ، لذا لا يمكن ذلك لعدم وجود قانون يمنع المرشح من الترشيح لأكثر من مرة.

غياب الوعي لدى الكيانات السياسية

×صرحتم قبل أيام بأن هناك عزوفاً كبيراً عن مراكز تحديث سجلات الناخبين ، هل سيؤثر هذا الأمر في مسألة اقبال المواطنين على الإنتخابات؟

– نعم ان هناك عزوفاً وقلة مراجعة على مراكز تحديث سجلات الناخبين، وهناك أسباب ، منها عدم صدور قانون الإنتخابات ، أما قضايا الخدمات فأنا لا أتحدث عنها وليس للمفوضية شأن بها وعدم انتخاب الناخب في عملية تحديث سجل الناخبين يعد مؤشراً سلبياً ، لكن أعتقد ان هناك أسباباً كثيرة ، فضلاً عن عدم صدور قانون الإنتخابات ، هو غياب الوعي لدى الكيانات السياسية في مفاصل العملية الانتخابية ، فتلك الكيانات يبدأ اهتمامها بالإنتخابات مع بداية حملتها الإنتخابية ، ولا تهتم بأمور تحديث السجلات أو صدر أوامر المفوضية ، لذا نطالب تلك الجهات بأن تهتم بهذا الجانب ، وتدعو وسائل اعلامها الى المسارعة في تحديث سجلات الناخبين ، لاسيما وأن هناك قضية خطيرة وهي قضية المهجرين ، فالمهجر لا يستطيع أن يصوّت ما لم يتم تحديث سجله الإنتخابي ، فاهتمام الكيانات السياسية كما لاحظناه ظهر يوم الإقتراع وهذا ما سبب لنا الكثير من المشاكل.

الانتخابات حق وليست واجباً

×كيف تنظرون الى قرار مجلس محافظة النجف بحجب رواتب الموظفين لحين تحديث سجلاتهم الإنتخابية؟

– أنا ضد مثل هذه القرارات على الرغم من عدم سماعي لمثل هذا الخبر لأني أرى بأن الإنتخابات حق ولك الحرية في ممارسة هذا الحق أو الامتناع عنها ، والإنتخاب ليس واجباً قانونياً ، قد يكون واجباً شرعياً عند بعض العلماء لكن أن تفرض غرامات فهذه مسألة غير واردة على الرغم من أن هناك دولا متطورة في التجربة الديمقراطية مثل استراليا التي تفرض الغرامات بعض الأحيان ولكن في رأيي ورأي فقهاء القانون الدستوري ، الإنتخاب حق وليس واجباً.

×هل أنتم مع تأجيل التعداد السكاني؟

– أبداً نحن ننتظر أن يجري اليوم قبل الغد ، التعداد مهم بالنسبة للمفوضية ، حيث ستكون قاعدة البيانات دقيقة ١٠٠ ٪ ومن الممكن تطبيق نظام انتخابي أكثر مرونة لأنه يسقط العدد السكاني على أصغر وحدة إدارية ، فهو مهم جدا بالنسبة للمفوضية.

×ما هو عدد الناخبين المسجل لديكم وهل تتوقعون أن يكون الإقبال بنفس النسبة التي جرت بها الإنتخابات النيابية السابقة؟

–عدد الناخبين يتجاوز الـ١٨ مليون ناخب تقريباً ، وعملية الإقبال مقرونة بيوم الإقتراع فالوضع العراقي غير مستقر ومتغير بشكل كبير جداً وأتمنى طبعا أن يكون الإقبال جيداً ، ولكن لا أتوقعه بنفس نسبة الإنتخابات النيابية السابقة ، لأسباب فنية لا يمكنني الحديث لك عنها الآن

العدالة وهم

×ما هي أهم التعديلات المفترض اجراؤها على قانون الإنتخابات و التي من شأنها ضمان العدالة للجميع؟

– لاتوجد عدالة في النظام الانتخابي ، العدالة وهم وحلم موجود في أدمغتنا ، موجود في سعي الدول الديمقراطية المتحضرة ولكنها لم تصل الى هذا الهدف حتى في أكثر الدول تقدماً كأمريكا وأوروبا الغربية ، ونستون تشرشل قال : الديمقراطية أقل أنظمة الحكم سوءاً ، أنا كنت أحسب الرجل قد قال هذه الكلمة بسبب خسارته للإنتخابات في العام ١٩٤٦ ولكن في الواقع أن حزب العمال البريطاني فاز وشكّل الحكومة بربع الأصوات لأن النظام الإنتخابي يبيح هذا الأمر ، فلا وجود للعدالة المطلقة فيه ، أنت تطلب من النظام الإنتخابي أن يؤشر التمثيل نسبي ، ضمان الكوتا للمرأة والأقليات وهذه كلها تخل بمبدأ العدالة

المفوضية تخلو من النساء

×الفساد الإداري والمالي تفشى تقريبا في جميع دوائر الدولة فهل تخلو المفوضية من هذا الداء؟

– أقولها بأمانة ، أن جميع عقود المفوضية سليمة ونظيفة ، وهناك مسائل تصل الى حد التعقيد في عملية ابرام العقود ، وبعض الشركات ترفض ان تتعاقد معنا للإجراءات المعقدة التي تنتهجها المفوضية في تعاقدها ، وهناك اجراءات رقابية بمتابعة العقود بكل حرص ، والحمد لله العمل يسير وفق الإجراءات القانونية وبمثالية عالية ، ولم يثبت حتى الآن في جميع الإنتخابات بأن هناك عقداً فيه تلاعب أو فيه احتيال أو فيه فساد اداري ، وانا اتحدث عن المرحلة الحالية اي بعد استلامنا المهمة في المفوضية ، وليس المرحلة السابقة التي لم تكن فيها انتخابات.

كركوك ورمٌ في الدماغ

×تأجيل اجراء الانتخابات في كركوك وجعل الأمور تتعقد وعدم حلها هل سيؤثر على الانتخابات بصورة عامة؟

– قضية انتخابات كركوك من القضايا الشائكة وتقف عائقا أمام الانتخابات العامة ، وانا قلت رأيي في هذا الموضوع ، وأفضل ما قيل في هذه القضية هو ما قاله مام جلال حين وصف قضية كركوك بأنها عبارة عن ورم في الدماغ ، وهذا الورم يجب أن يعالج بدقة وتأن من قبل جراح ماهر ، لأن أي خطأ في المعالجة سيؤدي الى كارثة ، قضية كركوك وجميع القضايا المماثلة لها في الدول الفيدرالية في العالم تتم معالجتها بتأن وذلك بأن تدفع الى الأمام والتريث بحسمها أطول فترة ممكنة إلى أن يستقر النظام السياسي ، نحتاج الى وقت طويل وكل هذا الأمور حدثت بسبب السياسات الخاطئة التي مارسها النظام السابق في هذه المدينة.

> المفوضية ليست مع أو ضد ولا يحق لها أن تكون مع أو ضد، المفوضية عبارة عن مؤسسة تنفيذية لكن المفوضية تتحدث عن قدراتها العملياتية والفنية على تطبيق النظام المطلوب ، فنحن في انتخابات مجالس المحافظات طلب منا أن نعتمد نظاماً غير نظام القائمة المغلقة ، فقامت المفوضية باقتراح نظام بديل يجمع بين مزايا القائمة المفتوحة من جهة ومزايا الأغلبية والتمثيل النسبي من جهة أخرى وقد طبق في الانتخابات ونجح بشكل كبير وطبقا للاحصائيات والدراسات التحليلية التي اجريناها ، ثبت بأن ٧٣٪ من الناخبين صوتوا لصالح القائمة المفتوحة.

ضيف الخميس مع المحرر